الأمم المتحدة
A/HRC/58/53
الجمعية العامة
Distr.: General
3 January 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

بعيدًا عن الأنظار: المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في السياقات المعزولة والنائية والريفية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولر

موجز

في هذا التقرير، تحلل المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولر، حالة المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المناطق المعزولة والنائية والريفية، وتركز بشكل خاص على الثغرات القائمة في حمايتهم وكذلك المخاطر والتحديات المحددة التي يواجهونها والهويات المتقاطعة التي قد تسهم في ذلك. وتخلص المقررة الخاصة، من بين نتائج أخرى، إلى أن العديد من الاعتداءات والتهديدات والعقبات العملية التي تعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ترتبط بمكان وجودهم.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قُتل كوينتو إينوما ألفارادو، وهو مدافع عن حقوق الإنسان ينتمي إلى شعب كيتشوا الأصلي من سانتا روسيلو دي ياناياكو في منطقة الأمازون في بيرو، أثناء عودته على متن قارب إلى مجتمعه النائي بعد المشاركة في حلقة جمعت مدافعين عن الحقوق البيئية والحق في ملكية الأرض في منطقة سان مارتين في الأمازون[1].

2- وأفاد ابنه بأن منفذي الهجوم تعمدوا سد الممر النهري باستخدام جذع شجرة، وعندما توقف القارب الذي كان يقل كينو وخمسة آخرين، أصيب بثلاث رصاصات في الظهر ورصاصة أخرى في الرأس[2].

3- وكان كوينتو إينوما يقوم بحملات ضد قاطعي الأشجار وتجار المخدرات في المنطقة منذ 25 عاماً وتلقى العديد من التهديدات بالقتل قبل اغتياله. وعلى الرغم من أن حكومة بيرو اتخذت بعض التدابير لحمايته، فلم تكن كافية. وفي أعقاب موجة الغضب التي خلفها الحادث على الصعيدين الوطني والمحلي، وُجِّه الاتهام إلى العديد من المشتبه بضلوعهم في قتله، وكان أربعة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة حتى الانتهاء من إعداد هذا التقرير[3].

4- ويُقتل المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان كل عام بسبب أنشطتهم السلمية في مجال الدفاع عن حقوق الآخرين. ويواجه الكثيرون، مثل كوينتو إينوما، الذين يعملون في سياقات معزولة أو نائية أو ريفية، مخاطر خاصة. وتشيد المقررة الخاصة بالنجاحات الملحوظة التي حققها العديد من المدافعين رغم هذه الصعوبات.

5- وتشير المقررة الخاصة إلى أن عمليات القتل ليست المشكلة الوحيدة التي تؤثر على المدافعين عن حقوق الإنسان في السياقات المعزولة والنائية والريفية. فقد صنّفت في تقريرها الأول[4] قضية المدافعين الذين يعملون في المناطق المعزولة والنائية ضمن القضايا ذات الأولوية، حيث إن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة لخطر الاعتداء الجسدي والانتهاكات الأخرى هم الأكثر معاناةً من التهميش. وسلطت الضوء على تشكيهم مما يلاقون من إهمال من جانب السلطات وآليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في كثير من الأحيان بسبب وجودهم في مناطق ريفية نائية. وأشارت إلى أن بعضهم معرضون لمخاطر جسيمة، ويعملون خارج نطاق الحماية التي توفرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسفارات الأجنبية. وأكدت أنها تعتزم إدماج العمل معهم باعتباره جزءاً أساسياً من أنشطتها.

6- ومنذ أن حددت المقررة الخاصة أولوياتها لأول مرة، أثارت مسألة الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينشطون في المناطق المعزولة والنائية والريفية عشرات المرات في رسائلها إلى الدول. وتلاحظ بشيء من الأسف والإحباط أن الدول لا تستجيب دائمًا للبلاغات التي تثير هذه القضية

(1) انظر البلاغ PER 10/2023. جميع البلاغات المذكورة في هذا التقرير متاحة على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(2) انظر https://www.cbsnews.com/news/peruvian-rainforest-defender-quinto-inuma-alvarado-killed.

(3) انظر https://www.forestpeoples.org/en/the-jackals-of-santa-rosillo-murder-of-apu-quinto-inuma؛ و-https://convoca.pe/agenda-propia/quinto-inuma-asi-fue-la-captura-del-presunto-autor-intelectual-del-asesinato-del (باللغة الإسبانية).

(4) A/75/165.

الحيوية. والواقع أن 45 في المائة من الرسائل التي أرسلتها المقررة الخاصة منذ أن تولت ولايتها لا تزال دون رد.

7- وعقدت المقررة الخاصة أيضاً اجتماعات منتظمة عبر الإنترنت مع المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المناطق المعزولة والنائية والريفية في كل قارة، وزارت العديد منهم شخصياً. وخلال الزيارات الرسمية القطرية أو غير الرسمية، تبذل المقررة الخاصة جهداً خاصاً للقاء المدافعين خارج المدن.

8- وتشير أيضاً إلى أنه رغم محاولة بعض الدول توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، كثيراً ما تتلقى منهم أخباراً مفادها أن آليات الحماية القائمة أفضل من الناحية النظرية منها من الناحية العملية، أو أنها ضعيفة جداً أو تفتقر إلى الموارد أو لا تلبي احتياجات المدافعين الذين يعملون في سياقات معزولة أو نائية أو ريفية.

ألف- الإطار المعياري

9- المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية تنطبق عليهم معايير حقوق الإنسان نفسها التي تنطبق على المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره الوثيقة الأهم بالنسبة إلى الحكومات فيما يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان).

10- وقد تكون بعض صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى ذات صلة خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المناطق المعزولة والنائية والريفية، ومن بينها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو).

11- ومما يشجع المقررة الخاصة الاعترافُ المتزايد بمن يدافعون عن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والذين غالباً ما ينشطون في المناطق النائية والريفية. وهي تفهم مصطلح "مدافع/مدافعة عن حقوق الإنسان البيئية" على أنه يشمل مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات والحركات غير الرسمية التي تركز على العديد من القضايا. وهي ترحب بإحداث منصب المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة بموجب اتفاقية آرهوس، وهي أول آلية دولية تهدف تحديداً إلى حماية المدافعين عن البيئة تُنشأ في إطار ملزم قانوناً داخل منظومة الأمم المتحدة أو أي هيكل حكومي دولي آخر[5].

12- وتدرك المقررة الخاصة أيضاً أهمية القانون الدولي والإقليمي والمعايير الدولية والإقليمية، بما في ذلك اتفاق إسكاسو التاريخي. وتشير إلى أن مثل هذه المبادرات لا تكون قوية إلا بقدر قوة الإرادة السياسية لتنفيذها.

13- وينشط العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين في مناطق معزولة أو نائية أو ريفية. وقد أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بإعمال حقهم في إعطاء أو حجب موافقتهم الحرة والمسبقة

(5) انظر https://unece.org/env/pp/aarhus-convention/special-rapporteur.

والمستنيرة على المشاريع التي تؤثر على حقوقهم وأراضيهم، على الرغم من أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين أفادوا بأن الدول لا تدافع عن هذا الحق، الذي يتعرض للخرق والتجاهل من قبل السلطات والشركات بشكل روتيني[6].

باء- البيانات والمنهجية

14- أصدرت المقررة الخاصة دعوة مفتوحة للمساهمة في إعداد هذا التقرير. وقد ورد ما مجموعه 50 رداً، بما في ذلك 9 ردود من الحكومات، و33 رداً من منظمات المجتمع المدني، و5 ردود من مدافعين عن حقوق الإنسان، و3 ردود من مؤسسات أكاديمية. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع من ساهموا في هذا التقرير.

15- وتستند المقررة الخاصة أيضاً، في التقرير، إلى المعلومات الواردة في الرسائل ذات الصلة التي أرسلها المكلفون بالولاية منذ أيار/مايو 2020 والمعلومات التي وردت من خلال جلسات الاستماع التي نُظمت عبر الإنترنت مع المدافعين عن حقوق الإنسان (46 جلسة استماع مع 400 مدافع عن حقوق الإنسان بين عامي 2020 و2024). وترد في التقرير أيضاً شهادات جمعتها المقررة الخاصة خلال مؤتمر قمة المدافعين عن حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، الذي عُقد في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومؤتمر المدافعات عن حقوق الإنسان في أفريقيا لعام 2024، الذي عُقد في أكرا.

جيم- استعراض التحديات المرتبطة بالموقع

16- على غرار العناصر المتقاطعة الأخرى التي تحدد هوية المدافعين عن حقوق الإنسان، يشكل تواجدهم في منطقة ريفية أو نائية أو معزولة عاملاً مضاعفاً للمخاطر. فغالباً ما يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان من غياب آليات الدعم، وخطوط النقل، والتغطية الإعلامية، وعناصر الشرطة المحلية، وانعدام فرص الوصول إلى الإنترنت وإلى مقدمي الخدمات ذات الصلة. ويمكن أيضاً أن يتعرضوا للتمييز بسبب انتمائهم إلى الريف. فقد أشارت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان من إندونيسيا إلى أنه يُنظر إليها نظرة دونية لأنها تنحدر من قرية صغيرة، وليست من مدينة كبيرة[7].

17- وغالباً ما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في المناطق المعزولة والنائية والريفية صعوبات في الحصول على الاعتراف بصفتهم جهات فاعلة شرعية في مجال حقوق الإنسان وفي الدفاع عن مصداقيتهم في مواجهة الأخبار الزائفة وحملات التضليل الإعلامي. وفي بعض الأحيان، تستغل الجهات الفاعلة الحكومية والشركات هذا الوضع، وتشكك في مصداقية المدافعين عن حقوق الإنسان وتفتعل توترات داخل المجتمعات المحلية التي يعيشون وينشطون فيها. ويواجه بعض المدافعين تحديات كلما احتاجوا إلى السفر إلى العاصمة أو المدن الكبرى للدفاع عن أنفسهم ضد التجريم والدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، والتي غالبًا ما تترافق مع حملات التشهير هذه.

18- ولا يستطيع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية الاستفادة من خدمات نظم مصرفية موثوقة، مما يجعل من الصعب تلقي الأموال وإرسالها، بما في ذلك في حالات الطوارئ، ولذلك تراهم يشكون من انعدام فرص الوصول إلى نظم الاتصالات، بما في ذلك

(6) انظر https://www.ohchr.org/en/indigenous-peoples/consultation-and-free-prior-and-informed-consent-fpic.

(7) A/78/131، الفقرة 16.

الإنترنت. وتؤثر هذه الفجوة الرقمية تأثيراً شديداً على العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يؤثر فيهم انعدام فرص الاستفادة من الدعم القانوني، الذي غالباً ما يكون منعدماً في المناطق النائية.

19- وفي بعض الحالات، لا يستطيع المدافعون من مجتمع الميم الموسع في المناطق النائية المجاهرة بهوياتهم الجنسانية دون التعرض للخطر[8]. فهم بلا دعم، وعندما يحتاجون إلى المساعدة، فإنها لا تصلهم بسرعة.

20- وغالبًا ما يعيش الناطقون بلغات الأقليات في مناطق معزولة أو نائية أو ريفية، وفي مثل هذه الحالات، تصبح اللغة أيضاً عقبة كبيرة إذا كان المدافعون عن حقوق الإنسان يتحدثون لغة مختلفة عن اللغات المعترف بها رسميًا، مما يقلل من الفرص المتاحة لهم لتقديم طلب للحصول على تمويل أو لعرض قضاياهم أمام جمهور أوسع. ويمكن أيضاً أن يشكل استخدام مصطلحات حقوق الإنسان المتخصصة عائقاً إضافياً.

21- ويمكن أن يتفاقم تأثير هذه التحديات في حالة المدافعين من ذوي الإعاقة الذين ينشطون في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية، والذين قد يواجهون صعوبة أكبر في السفر لمسافات طويلة في إطار أنشطة الدعوة أو الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق، وقد لا يحظون بالفرص نفسها التي يحظى بها المدافعون من ذوي الإعاقة في المدن فيما يتعلق بالوصول إلى التقنيات الضرورية[9].

22- وكثيراً ما تسجن الحكومات المدافعين في مرافق سجنية بعيدة أو تستخدم أساليب أخرى لعزلهم عن الشبكات التي يعتمدون عليها، العائلية منها والقانونية.

23- زد على ذلك أن العديد من المدافعين في المناطق الريفية والنائية ينشطون بمعزل عن شبكات التضامن التي أنشأها المجتمع المدني الوطني والحركات الاجتماعية في بلدانهم. ويقول البعض إن السلطات تتجاهلهم ببساطة ولا تولي اعتباراً للشواغل التي يثيرونها[10]. ويجهل العديد منهم مصطلح "مدافع عن حقوق الإنسان" ولا يعرّفون أنفسهم بهذه الصفة، ولذلك لا يمكنهم الحصول على ما هو متاح من الموارد والدعم[11].

دال- الثغرات في مجال الحماية

24- تتطلب النُّهج المتبعة في مجال الحماية استجابةً تتسم بقدر أكبر من اليقظة من أجل حماية المدافعين في المناطق المعزولة والنائية والريفية، بما في ذلك الاعتماد على استراتيجيات الحماية الجماعية بدلاً من استراتيجيات الحماية الفردية. ولا يمكن أن يتركز الدعم الذي يمكن أن يستفيد منه هؤلاء المدافعون في العواصم أو المدن الكبرى والمناطق الحضرية. إذ إن تلبية الاحتياجات العملية والفورية من الحماية تقتضي أن يكون الدعم قريبًا قدر الإمكان من مكان إقامة المدافعين ومكان عملهم[12].

(8) انظر الورقة المقدمة من Colombia Diversa. انظر أيضاً https://www.protectioninternational.org/researchpublications/collective-protection. جميع الورقات المشار إليها في هذه الوثيقة متاحة على الموقع الإلكتروني https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-human-rights-defenders/annual-thematic-reports.

(9) انظر https://srdefenders.org/disability.

(10) انظر الورقة المقدمة من Julio Pereyra.

(11) الورقة المقدمة من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.

(12) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة الخط الأمامي: المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

25- وقد أثارت المقررة الخاصة وأسلافها مراراً وتكراراً هذه الشواغل المحددة مع الدول على مدار سنوات عديدة، وذكّروا بالتزام الدول بحماية المدافعين الذين ينشطون في سياقات معزولة أو نائية أو ريفية[13]. ومع ذلك، استمرت الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة الحكومية، وهو ما استوجب إعداد هذا التقرير.

ثانياً- الهجمات المرتبطة بالموقع

26- كثيراً ما تتلقى المقررة الخاصة معلومات عن تهديدات يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في سياقات معزولة أو نائية أو ريفية وعن الأساليب المتبعة لاستهدافهم وتجريمهم والاعتداء عليهم، وغالباً ما يكون ذلك بسبب صفتهم وكذلك نشاطهم. وعاماً بعد عام، يُقتل الكثيرون.

27- ففي عام 2023، أبلغت منظمة Global Witness غير الحكومية عن مقتل 196 من المدافعين عن الحقوق البيئية والمتصلة بملكية الأراضي، الذين ينشطون عادةً في المناطق الريفية أو المعزولة أو النائية[14]. وفي التحليل العالمي الصادر عن مؤسسة *Front Line Defenders* (مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان)، وثقت المؤسسة مقتل ما لا يقل عن 300 مدافع في 28 بلداً في عام 2023؛ وكان ثلث القتلى تقريباً من المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية. وفي دراسة عن الاعتداءات على المدافعين من عام 2020 حتى عام 2024، سجلت مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان 389 حادثة من هذا النوع استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان صنفتهم المؤسسة كمدافعين ريفيين، بما في ذلك اعتقالات وتهديدات واعتداءات جسدية وأعمال قتل، من أصل 982 5 من الهجمات المسجلة، أي ما يعادل نحو 7 في المائة من المجموع[15]. وتلاحظ المقررة الخاصة أن هذه الأرقام تسلط الضوء على التحديات التي تعترض جمع البيانات عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان من المناطق المعزولة والنائية والريفية والشعبية.

28- ولا يتسع هذا التقرير لذكر جميع حالات المدافعين الذين يعملون في سياقات معزولة أو نائية أو ريفية التي أثارتها المقررة الخاصة مع الدول منذ أن تولت ولايتها قبل خمس سنوات تقريباً، ومع ذلك تعرض المقررة الخاصة بعض الأمثلة الرمزية التي تمثل حالات كثيرة أخرى.

29- في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أثارت المقررة الخاصة قضية أنطونيو فرانسيسكو دي سوزا أراوخو[16]، وهو مدافع من مجتمع فيرجل النائي، على بعد 51 كم من بلدة كودو في ماراناهاو، البرازيل. وهو ناشط منذ فترة طويلة يعارض استيلاء المزارعين وقاطعي الأشجار على الأراضي في مجتمعه. وقد قُتل أربعة من أفراد عائلته منذ عام 2007، بينهم شقيقه في عام 2021. ولا يزال الجناة دون عقاب. وعلى الرغم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرض لها أفراد أسرته، لم يحصل المدافع عن حقوق الإنسان على الحماية الكافية.

30- ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد رُفض الطلب الذي قدمه في تموز/يوليه 2023 للحصول على الحماية في إطار البرنامج الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اختبأ هو وعائلته في منزلهم أثناء محاولة رجل مسلح اقتحامه، ثم في غضون أيام، جرت محاولة ثانية

(13) A/70/217، الفقرة 96(هـ)؛ وA/71/281، الفقرة 102(ز)؛ و A/74/159، الفقرة 147(د)؛ و A/75/165، الفقرة 91(و).

(14) انظر: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/missing-voices.

(15) انظر: https://www.frontlinedefenders.org/en/resource-publication/global-analysis-202324، والبريد الإلكتروني الوارد من مؤسسة الخط الأمامي.

(16) انظر البلاغ BRA 6/2024.

لاقتحام المنزل، قيل إنها من نفس الرجل. ولم يُدرج اسمه على قائمة المستفيدين في إطار برنامج الحماية إلا بعد هذا الهجوم.

31- وفي حالات كثيرة، تظل الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق الريفية دون تحقيق أو ملاحقة قضائية. ووفقاً لإحدى المنظمات، فإن وكالات إنفاذ القانون غالباً ما تعوزها القدرة أو الإرادة لإجراء التحقيقات. زد على ذلك أن معظم المناطق الريفية لا يمكن الوصول إليها وتفتقر إلى وسائل الاتصال اللازمة، مثل النظم والبنى التحتية القوية للاتصال بالإنترنت[17]. ويجسد هذا النقص في القدرات مثالاً على الحالات التي اطلعت عليها المقررة الخاصة خلال مشاورة مع مدافعات عن حقوق الإنسان من المناطق الريفية في سيراليون، عُقدت في أكرا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهو أن إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان عندما ذهبت إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن انتهاك ما، قيل لها إن الشرطة لا تستطيع أخذ أقوالها لأنه لم يكن لديهم أقلام حبر أو أقلام رصاص لتسجيلها.

32- وحتى عندما يضطر المدافعون الريفيون إلى السفر إلى عواصم بلدانهم في إطار الأنشطة السلمية التي يضطلعون بها في مجال الدعوة، لا يكونون في مأمن. ففي أعقاب زيارة المقررة الخاصة إلى جورجيا في عام 2023، ألقي القبض على 11 شخصاً، بينهم مدافعون عن البيئة من حركة "إنقاذ وادي ريوني" وصحفي، في تبليسي خلال مظاهرة سلمية في مقر وزارة حماية البيئة والزراعة[18]. ويتعلق الاحتجاج بتأجير 712 104 هكتاراً من الغابات لشخص طبيعي من أجل إقامة منطقة صيد. وكان المشاركون في المظاهرة قد توجهوا إلى الوزارة طلباً لمقابلة الوزير والحصول على معلومات حول مستقبل الغابة.

33- وبالنسبة إلى مجتمعات ريفية عديدة، حيث يكون الوصول إلى الإنترنت صعباً وغير موثوق ومكلفاً، يمثل الراديو وسيلة حيوية للاتصال. وفي عام 2024، أثارت المقررة الخاصة قضية أبيلاردو ليز مع السلطات الكولومبية. السيد ليز هو صحفي من السكان الأصليين ومدافع عن حقوق الإنسان ينتمي إلى شبكة الاتصالات التابعة لمجلس السكان الأصليين في كورينتو. وقد كان بصدد تغطية احتجاج بخصوص حقوق ملكية الأرض لحساب محطة Nación Nasa Estéreo الإذاعية عندما قُتل على يد أفراد من القوات المسلحة الكولومبية[19].

34- ومكتب ALL RISE للمحاماة من أجل العدالة المناخية والبيئية هو مركز قانوني تقوده نساء ومقره في كوازولو ناتال، جنوب أفريقيا. ويعمل المحامون في المركز مع المجتمعات المحلية المتضررة بشكل مباشر، بما في ذلك مجتمع مفولوزي، الذي تولى المكتب تمثيله منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في دعوى قضائية ضد مشروع توسيع منجم سومخيلي للفحم الحجري. وقد اغتيلت نائبة الرئيس السابق لمنظمة مفولوزي المجتمعية للعدالة البيئية، فيكيلي نتشانغاسي، في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأثارت المقررة الخاصة قضية مقتل السيدة نتشانغاسي مع حكومة جنوب أفريقيا[20]. وللأسف، لم تتلق رداً حتى الآن. وفي مشاورات أُجريت على هامش قمة شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، التي عقدت في جوهانسبرغ يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بمشاركة ابنة السيدة نتشانغاسي، أُبلغت المقررة الخاصة بأن الابنة لا تزال تتلقى تهديدات بسبب قضية والدتها.

(17) انظر الورقة المقدمة من تحالف المدافعين الصوماليين عن حقوق الإنسان.

(18) A/HRC/55/50/Add.2، الفقرتان 68 و69.

(19) انظر الرسالة COL 1/2024.

(20) انظر البلاغين ZAF 3/2020 وZAF 4/2023.

ثالثاً- المدافعون عن حقوق الإنسان من النساء ومن مجتمع الميم الموسع في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية

35- يُستهدَف بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية أيضاً على أساس نوعهم الاجتماعي، ولا يتعرضون للهجوم بسبب نشاطهم فحسب، بل بسبب هويتهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء والفتيات اللاتي يعبرن عن رأيهن ويَظهرن في العلن في المناطق الريفية حيث يُتوقع منهن، وفقاً للتقاليد، البقاء في المجال الخاص. وفي مشاورة مع مدافعات عن حقوق الإنسان في أكرا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ذكرت إحدى المدافعات الغانيات عن حقوق الإنسان أن المرأة الريفية في شمال بلدها يُتوقع منها أن تلتزم الصمت في الأماكن التي يتواجد فيها الرجال، وأن الشابات اللواتي يرغبن في النشاط في مجال حقوق الإنسان عليهن أن ينفصلن عن أسرهن لأنه لا يُسمح لهن بالبقاء داخل الحظيرة التقليدية إذا قررن الدفاع، في الوقت نفسه، عن حقوق المرأة.

36- والنساء اللاتي يدافعن عن حقوق الآخرين في المناطق النائية، غالباً ما يضطلعن بنشاطهن بمعزل عن الآخرين، حيث تضطر المدافعة، بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة، إلى الكفاح من أجل الحصول على الدعم، خاصة إذا كانت تعمل على قضايا خلافية أو لا تحظى بدعم شعبي.

37- وتضمنت الورقات المقدمة لأغراض إعداد تقرير المقررة الخاصة لعام 2023 المعنون "سبل السلام: المدافعات عن حقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات المتأثرة بالأزمات" معلومات عن ارتفاع مستوى العنف الجنساني ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في المناطق الريفية[21]. وعندما يحدث مثل هذا العنف، غالباً ما تكون خدمات الدعم غير متاحة، في حين أن سبل المساءلة قد تكون بعيدة المنال، نظراً لأن العديد من المناطق الريفية تفتقر إلى مدعين عامين متخصصين في القضايا الجنسانية للنظر في الشكاوى التي قد ترفعها المدافعات أو النساء اللاتي يستفدن من مساعدتهن[22]. وكما أشارت إلى ذلك جين ميريواس، وهي امرأة من السكان الأصليين من كينيا، في مشاورة عُقدت في أكرا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عندما تبلغ المدافعات عن العنف الجنساني في المناطق الريفية لدى الشرطة، فإن أخذ أقوالهن من عدمه يتوقف على إرادة ضابط الشرطة. ورد فعل الشرطة الشائع في مثل هذه الحالات هو تصنيف العنف الجنساني على أنه مجرد "مشكل عائلي".

38- وفي سيراليون، أبلغت المدافعات عن حقوق الإنسان عن ارتفاع مستويات العنف الجنساني، بما في ذلك الزواج القسري والبغاء القسري والاغتصاب والاستغلال الاقتصادي والعنف الأسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتعمل منظمة النساء العاملات في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في سيراليون، وهي منظمة شريكة لتحالف النساء العاملات في قطاع التعدين في أفريقيا (WoMin African Alliance)، مع النساء الناجيات من الاغتصاب في حقول تونغو في منطقة كينيما ومناطق ريفية أخرى من البلاد. هؤلاء النساء ينشطن الآن في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ويساعدن النساء الأخريات اللاتي تعرضن للاغتصاب في مساعيهن لتحقيق العدالة.

39- وتمثل وحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون، المكلفة بالتحقيق وتقديم الدعم للضحايا، نقطة الاتصال الرئيسية مع السلطات بالنسبة إلى ضحايا العنف وإساءة المعاملة القائمَيْن على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الوحدة لا تملك الموارد الكافية، وتفيد المدافعات عن حقوق الإنسان بأن الوحدة غالباً ما تطلب الدعم المالي من الضحايا لإجراء التحقيقات، خاصة في المجتمعات النائية والتي يصعب الوصول

(21) A/78/131، الفقرة 71.

(22) المرجع نفسه، الفقرة 72.

إليها. ومن الأمثلة على إحدى هذه الحالات ما حدث في حقول تونغو حيث أسقطت امرأة تعرضت للاغتصاب دعواها لأن الوحدة طلبت منها مساهمة مالية، وهو ما لم تتمكن هي أو داعموها من توفيره[23].

40- وفي المشاورات التي أجريت من أجل إعداد التقرير، سمعت المقررة الخاصة مراراً وتكراراً من المدافعات عن حقوق الإنسان أن النساء اللاتي ينشطن في مجال الدفاع عن حقوق الأقليات في هذه المناطق قد يواجهن مستويات أعلى من التمييز مقارنةً بالمدافعات عن حقوق الأقليات في المدن. وعلى سبيل المثال، في نيبال، تعرضت منظمة لحقوق المرأة تعمل في منطقة ريفية من أجل دعم مجتمعات الداليت المحلية للمضايقة من قبل مالك المبنى الذي تعمل فيه[24].

41- وأفادت تقارير بأن المالك دخل مكتب المنظمة في أيار/مايو 2024 وألقى معداتها بعنف احتجاجاً على تعيين موظف من الداليت. وأساءت زوجة المالك للموظفين لفظياً، مهددةً إياهم بالتشهير بهم بوصفهم "أنجاساً" ومطالبةً بمنع دخول الموظف الداليت إلى المبنى. وهددا برفع مبلغ الإيجار وأجبرا الموظفين على مغادرة المبنى على الفور[25].

42- وفي حزيران/يونيه 2024، وبينما كانت المنظمة تخطط لنقل مكاتبها بسبب شعورها بعدم الأمان، تدخلت الشرطة في مبادرة إيجابية نادرة لصالح المدافعات عن حقوق الإنسان. وسُوِّيت القضية بشكل غير رسمي عندما أحضر ضباط الشرطة صاحب العقار وزوجته للاعتذار علناً وطلب الصفح. ومنذ ذلك الحين، تستخدم الشرطة النيبالية مكبرات الصوت في جميع أنحاء المجتمع المحلي لنشر رسائل ضد التمييز الطبقي[26].

43- وفي مكان آخر من نفس المقاطعة، عندما اعتدى خمسة شبان على مركز أنشأته المدافعات عن حقوق الإنسان لتقديم المساعدة الطارئة لأفراد مجتمع محلي تلفت أراضيه بسبب حريق، تدخلت الشرطة مرة أخرى لحماية أفراد المجتمع المحلي. ومع ذلك، عندما قررت المدافعات تسجيل القضية ضمن دعوى تتعلق بجريمة تحرش جنسي، بسبب تهديدات بالاغتصاب تعرضن لها، نصحتهن الشرطة بتسجيل القضية ضمن دعوى تتعلق بـ "سلوك غير لائق" بدلاً من التحرش الجنسي، وفقاً للمادة 118 من قانون العقوبات الوطني لعام 2017. وقيل للمدافعات عن حقوق الإنسان إن الشرطة لديها أولويات أكثر أهمية، مما عمّق شعورهن بالإحباط[27].

44- وزهيدة بيهوراك هي مدافعة عن حقوق الإنسان ومدرّسة في البوسنة والهرسك. في عام 2018، بدأت تنشط في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين حول بلدتها النائية فيليكا كلادوشا القريبة من الحدود مع كرواتيا. وفي عام 2020، بعد أن صورتها الشرطة أثناء زيارتها لمخيم للاجئين واتهمتها بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين، اشتدت الهجمات التي استهدفتها على الإنترنت. فقد تعرضت لحملات شنتها مجموعة شُكِّلت حديثاً على فيس بوك تضمّنت بذاءات جنسية وادعاءات بأنها "امرأة فاسقة" وغير صالحة لتعليم الأطفال، ودعوةً لقتل اللاجئين ومن يقدم لهم المساعدة مع بيان مفصل لكيفية قتلهم، وتهديدات بالعنف الجسدي ضد من يقدم لهم المساعدة. وقد تقدمت بشكوى في مركز الشرطة المحلية ضد من أساؤوا إليها بتصريحاتهم، ولكن لم يُتّخذ أي إجراء في هذا الشأن. وتقدمت بشكوى أخرى إلى الشرطة بعد أن تعقبها في سيارتها عدة رجال، قام أحدهم بتهديدها جسدياً. وعندما عادت في وقت لاحق

(23) المرجع نفسه.

(24) انظر البلاغ NPL 3/2024.

(25) المرجع نفسه.

(26) المرجع نفسه.

(27) المرجع نفسه.

إلى مركز الشرطة للاستفسار عن مآل الشكوى، قيل لها إنها محظوظة لأن موظفي الشرطة المناوبين استمعوا إليها[28].

45- وخلال مشاورة مع المدافعين من مجتمع الميم الموسع عُقدت في أكرا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تحدث مشارك من المتحولين جنسياً من غير الثنائيين عن بعض الصعوبات التي يواجهونها في الدفاع عن حقوق الأشخاص من حاملي صفات الجنسين في المناطق الريفية من البلاد. وتحدثوا عن الكيفية التي تؤدي بها القيم الثقافية والتقليدية والمعتقدات الدينية الشائعة في مقاطعتي أوتي وفولتا إلى انتشار التمييز ضد الأشخاص من حاملي صفات الجنسين والقسوة المروعة التي يُعامَلون بها. وأفادوا بأنهم اعتُقلوا مع 20 آخرين من المدافعين عن حقوق مجتمع الميم الموسع في منطقة فولتا الريفية في عام 2021 أثناء قيامهم بدورة تدريبية على قضايا شبه قانونية تتعلق بحماية حقوق الإنسان للأقليات الجنسية. ووُجِّهت تهمة التجمع غير القانوني للمدافعين الـ 21 بعد أن داهمت الشرطة ووسائل الإعلام الاجتماع، على إثر بلاغ محلي[29]. وكُشف عن أسماء المعتقلين للمجتمع المحلي، الذي كان رد فعله عدائياً للغاية، واضطرت ابنة أحد هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان إلى تغيير مدرستها.

رابعاً- التحديات القانونية

46- تشير المقررة الخاصة إلى أن المدافعين الذين يعملون في المناطق النائية يواجهون عدداً من الصعوبات الإضافية في التمتع بحقوقهم القانونية. وتشمل هذه الصعوبات الأتعاب الباهظة التي تُدفع للمحامين، وبُعد المسافة بين أماكن الإقامة والمحاكم، وعدم القدرة على مواجهة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التي تكلف كثيراً، وغير ذلك من المضايقات القضائية. وفي المناطق النائية، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، العثور على محامٍ في مجال حقوق الإنسان. وقد أثيرت هذه المسألة مع المقررة الخاصة خلال زيارتها القطرية إلى اليونان في عام 2022، في سياق الحديث عن تجريم المدافعين عن حقوق المهاجرين. وبالمثل، تلقت المقررة الخاصة خلال زيارتها إلى طاجيكستان في العام نفسه معلومات عن انخفاض عدد المحامين أو عدم وجود محامين أصلاً في بعض مناطق البلاد. وفي حين أن نسبة الإفلات من العقاب على الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان مرتفعة جداً، يواجه المدافعون الذين ينشطون في بقاع تفصلها مسافات بعيدة عن الشبكات القانونية صعوبات خاصة.

47- واستناداً إلى المعلومات الواردة، يبدو أن رد السلطات الضعيف عموماً على الاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان هو أشد ما يكون في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين، وهي مناطق عادة ما يكون حضور السلطات الحكومية فيها ضعيفاً، ولا يتلقى المدافعون عن حقوق الإنسان فيها حماية تذكر.

ألف- الاستعانة بالمحامين

48- يتفاقم أثر تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق الريفية والنائية والمعزولة للاعتداءات بسبب الصعوبات التي يواجهونها في الاستعانة بمحامٍ.

49- وفي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، يشير المدافعون عن حقوق الإنسان إلى أن التشريعات في الاتحاد الروسي تشترط، كقاعدة عامة، صفة الوكيل لكي يخوَّل محامي الدفاع المرافعة في القضايا

(28) انظر البلاغ BIH 2/2020.

(29) انظر البلاغ GHA 2/2021.

الجنائية. وتتسم هذه الصفة بأهمية بالغة ليس فقط في إطار الإجراءات الجنائية ولكن أيضاً لحماية حقوق المدافعين المحتجزين، مثل حقهم في الرعاية الطبية[30].

50- ومع ذلك، تفيد المنظمات غير الحكومية بأن العثور على محامٍ للمدافعين عن حقوق الإنسان قد يكون صعباً ومكلفاً للغاية، لا سيما في المناطق الريفية، إذ تتمتع كل نقابة من نقابات المحامين الإقليمية في الاتحاد الروسي بالحرية لتحديد رسوم القيد الخاصة بها، بحيث تكون في كثير من الأحيان باهظة الثمن. وعلى سبيل المثال، تبلغ الرسوم التي تفرضها نقابة المحامين في جمهورية ألتاي، وهي منطقة نائية في روسيا، أكثر من 000 5 دولار، أي أعلى 20 مرة من الحد الأدنى الشهري للأجور[31]. ويتحمّل هذه الرسوم العملاء، مما يقلص القدرة على تحمل كلفة التمثيل القانوني. وفي حين أن المحامي في موسكو، على الرغم من دخله المرتفع، ينفق أموالاً أقل للحصول على اعتماد يؤهله لتولي الدفاع في القضايا الجنائية، يُمنع على المحامين في موسكو السفر بانتظام إلى المناطق النائية لتمثيل مصالح الموكل إذا لم يكن معتمداً لدى نقابة المحامين المحلية.

51- ونتيجة لذلك، غالباً ما لا تتاح الفرصة للمحامين من المناطق البعيدة للحصول على اعتماد لتولي الدفاع في القضايا الجنائية. والعديد من هؤلاء المحامين هم أيضاً من المدافعين عن حقوق الإنسان. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان المستقلة OVD-Info، يوجد في المتوسط محامٍ واحد لكل 000 2 شخص في الاتحاد الروسي. أما في المناطق النائية، فعددهم أقل بكثير. ففي عام 2023، على سبيل المثال، في حين كان هناك محامٍ واحد لكل 800 3 شخص في الاتحاد الروسي، لم يكن في إقليم نينيتس المتمتع بالحكم الذاتي سوى ثمانية محامين فقط من بين سكان يبلغ عددهم حوالي 000 42 نسمة، أو نحو محامٍ واحد لكل 250 5 شخصاً[32].

52- وحمايةً للحقوق القانونية للمواطنين والدفاع عنها في عدد أكبر من المناطق الريفية، أُسِّس مركز بحوث قانون وسياسة التنمية المستدامة في فييت نام من أجل التثقيف القانوني في القضايا المتعلقة بالبيئة والاستيلاء على الأراضي والتلوث الصناعي. ووضع المركز برامج للعمل مع المجتمعات المحلية بهدف ضمان تنفيذ القوانين القائمة المتعلقة بالمجالات المذكورة أعلاه. ثم توقف تنفيذ هذه البرامج في حزيران/يونيه 2021 عندما أُلقي القبض على مدير المركز، دانغ دينه باخ، بتهمة التهرب الضريبي فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي الذي تلقاه المركز[33]. وقد نفى السيد باخ هذه الادعاءات. وفي كانون الثاني/يناير 2022، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات.

53- وتشير منظمة "مبادرة النهوض الشامل بإنتاج المعرفة والتحليلات المعرفية"، في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن جهود إنفاذ القانون من أجل حماية أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان تتركز في المدن الكبرى، وأن الموارد الحكومية والمحلية التي يعتمد عليها المدافعون عن حقوق الإنسان تتفاوت بشكل كبير من حيث الجودة. وفي حين أن بعض الولايات، بما في ذلك كاليفورنيا ونيويورك، لديها برامجها الخاصة التي توفر المنح والمحامين للمنظمات الموجودة أو العاملة داخل حدودها، فإن هذه البرامج موجودة عموماً في المدن فقط، ويفيد المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في المناطق الريفية في مونتانا وداكوتا الشمالية بأنهم يكافحون من أجل الحصول على هذه المزايا[34].

(30) انظر الورقة المقدمة من OVD-Info.

(31) المرجع نفسه.

(32) المرجع نفسه.

(33) انظر الورقة المقدمة من VNM 2/2022.

(34) انظر الورقة المقدمة من مبادرة النهوض الشامل بإنتاج المعرفة والتحليلات المعرفية.

باء- التحديات المرتبطة بالمثول أمام المحكمة

54- يبدو أن المضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في المناطق النائية مشكلة عالمية. وتشمل هذه المضايقات إساءة استخدام القانون الجنائي من قبل الدولة أو الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التي ترفعها كيانات خاصة بدعم من المؤسسات العامة.

55- وعادة ما يصطدم المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعيشون في مناطق نائية ويتعرضون للتجريم أو يواجهون مثل هذه الدعاوى القضائية، بصعوبات عدة ترتبط بالمثول أمام المحكمة. ومن ذلك، على سبيل المثال، صعوبة العثور على مصادر الدعم القانوني بالقرب من مجتمعاتهم المحلية وبُعد المسافة بين المحاكم وأراضيهم وتكلفة السفر، مما يعرضهم لضغوط مالية شديدة ويجعل من الصعب الحصول على خدمات المرافقة من المجتمع المحلي. كل هذه القيود تزيد من عزلة المدافعين الريفيين. ثم إن عدم وجود عدد كافٍ من المترجمين الشفويين، وفي حالة المدافعين من السكان الأصليين، إن عدم وجود موظفين عموميين من ذوي الخبرة في شؤون السكان الأصليين، عاملٌ آخر يعمّق عزلة المدافعين الذين يقفون أمام المحكمة[35].

56- ويشدد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان على أهمية الدعم المقدم من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي يمكنها الاتصال بالسلطات والضغط عليها لإعمال حق المدافعين في اللجوء إلى العدالة. ويشيرون إلى أن الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وغيرها من المضايقات لا تلفت الانتباه إلا عندما تصل إلى المحاكم الوطنية أو الاتحادية، في حين تكون جهود الدعوة لدى القضاة المحليين والمحاكم المحلية أكثر فعالية وفائدة في المراحل الأولى من القضية. وعليه، إن التدخل في مرحلة مبكرة من شأنه أن يقلص إلى حد بعيد الفترة الزمنية التي يخضع خلالها المتهمون للإجراءات القانونية، وقد يكون له تأثير على الحكم أيضاً[36].

جيم- الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة

57- يفيد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان بأن شركات خاصة، مدعومة في بعض الحالات من قبل السلطات الحكومية، تقف وراء دعاوى قضائية استراتيجية ضد المشاركة العامة تهدف إلى إسكات وتخويف أولئك الذين ينظمون حملات سلمية دفاعاً عن حقوق الإنسان. وغالباً ما تؤدي هذه المضايقات القضائية إلى الرقابة الذاتية لأنها تخيف المجتمعات المحلية وتجعلها عرضة لتأثير القوى الاقتصادية التي تحاول السيطرة على أراضيها؛ وهي تسهم أيضاً في تفاقم أوجه عدم المساواة. ونظراً للتحديات المرتبطة بتجريم المدافعين في المناطق الريفية والنائية والمعزولة، فإن هذا الاستهداف يثقل كاهل هذه الفئة من المدافعين بشكل خاص.

58- في عام 2022، في ماليزيا، رفعت شركتان تابعتان لـ Samling Group دعوى قضائية استراتيجية ضد منظمة SAVE Rivers، وهي منظمة غير حكومية شعبية مقرها في ساراواك، في بورنيو. وتعمل المنظمة غير الحكومية مع مجتمعات السكان الأصليين لحماية الأراضي والأنهار ومستجمعات المياه من الأضرار البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ودعم الشعوب الأصلية في الدفاع عن حقوقها. وطالبت الشركتان بتعويضات عامة قدرها 000 000 5 رينجت ماليزي (نحو 1,12 مليون دولار أمريكي) عن الخسائر والأضرار الناتجة عن حملة التشهير المزعومة التي شنتها ضدهما SAVE Rivers. وقد

(35) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة الخط الأمامي.

(36) المرجع نفسه.

أعقبت الدعوى القضائية سلسلة من المقالات التي نُشرت على موقع SAVE Rivers على الإنترنت والتي لفتت الانتباه إلى شواغل مجتمعات السكان الأصليين المتضررة من قرارات منح تراخيص قطع الأشجار. وزُعم في المقالات أن كل المشاورات التي أُجريت مع المجتمعات المحلية المتضررة لم توفر فرصة حقيقية لمجتمعات السكان الأصليين لإعطاء أو حجب موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة[37]. ونجحت منظمة SAVE Rivers في تسوية القضية خارج المحكمة بعد أن سحبت الشركة الدعوى القضائية في أعقاب حملة تضامن عالمية بعنوان #StoptheSLAPP (أوقفوا الإهانة) من بين جهود أخرى. غير أن الإجراءات القانونية الطويلة استنزفت وقت المنظمة غير الحكومية وجهدها ومواردها التي كان من الممكن استخدامها دعماً لأنشطتها.

خامساً- الفجوة الرقمية وإغلاق الإنترنت

59- إن عدم كفاية خدمة الإنترنت في المناطق النائية يضر بقدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على حماية حقوق الآخرين ويزيد من المخاطر التي يواجهونها[38]. وتتعمق الفجوة الرقمية بين مَن لديهم إمكانية الاتصال بالإنترنت واستخدام الأجهزة التي تقوم عليها الإنترنت ومن لا يستطيعون ذلك في المناطق النائية بشكل خاص[39]. وتذكر المقررة الخاصة إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين التي شددت معها على هذه المسألة خلال زيارتها القطرية إلى البرازيل في عام 2024.

60- وتمثلت إحدى الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها بعض الحكومات في إتاحة إمكانية الوصول إلى الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، مما سمح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالتواصل ورصد المخاطر بفعالية أكبر. فعلى سبيل المثال، أفاد مدافعون عن حقوق الإنسان في كولومبيا بأن السلطات وفرت مراكز للوصول إلى الإنترنت، مثل المقصورات والأكشاك الرقمية، التي ساهمت إلى حد ما في تلبية الاحتياجات[40].

61- ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة. وفي حين أن المقررة الخاصة عقدت العديد من الاجتماعات عبر الإنترنت مع المدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين في المناطق النائية، فقد اضطروا في حالات كثيرة إلى السفر ساعات طويلة من أجل الاتصال بالإنترنت.

62- وتمنع سرعات الإنترنت المنخفضة والانقطاع المتكرر للإشارة والمعدات القديمة المدافعين عن حقوق الإنسان من المشاركة الفعالة في الحيز الديمقراطي، مثل جلسات الاستماع العامة وعمليات المشاركة، والتي أصبحت بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تُعقد بشكل متزايد على المنصات الرقمية.

63- وتفيد المنظمات غير الحكومية المحلية بأن الفرص المتاحة أمام مجتمعات السكان الأصليين في جنوب غرب أنتيوكيا، وهي منطقة ريفية فرعية في كولومبيا، للوصول إلى الموارد الرقمية محدودة

(37) انظر الورقة المقدمة من MYS 2/2022.

(38) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *Addressing the Digital Divide: Taking Action towards Digital Inclusion* (Nairobi, 2021), pp. 15 and 17.

(39) UN-Habitat, *Assessing the Digital Divide: Understanding Internet Connectivity and Digital Literacy in Cities and Communities* (Nairobi, 2021), pp. 8 and 15.

(40) انظر الورقة المقدمة من Resguardos Embera Chami، منطقة Suroeste Antioqueno، ومن منظمة Pensamiento y Accion Social.

للغاية، حيث يقدَّر أن التغطية بشبكة الإنترنت تشمل 38,8 في المائة من الأسر المعيشية التي تعيش في الأرياف مقابل 68 في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية[41].

64- ويشير آخرون إلى أن نسبة تغطية الإنترنت في بعض المناطق المعزولة في كولومبيا تقل عن 24 في المائة من الأسر المعيشية، وتتفاقم الصعوبات الناتجة عن نقص التغطية بسبب انعدام البنية التحتية المصرفية والرقمية، مما يحد من الفرص المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان لفتح حسابات مصرفية والحصول على الائتمان[42].

65- ويشير المدافعون عن حقوق الإنسان في المناطق النائية في ليبيا إلى صعوبات في الوصول إلى الاتصالات الرقمية، ويعزون ذلك إلى انعدام البنية التحتية وتهميش تلك المناطق من قبل الحكومات المتعاقبة في البلاد. وقد أبلغوا أيضاً عن قطع متعمد للإنترنت[43].

66- وفي عام 2021، أعربت المقررة الخاصة عن شواغلها لحكومة تايلاند فيما يتعلق بالاعتداءات والمضايقات المزعومة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من شعوب الكارين الأصلية في مجمع غابات كاينغ كراتشان من قبل مسؤولي إدارة المتنزهات الوطنية والحياة البرية وحفظ النباتات. وقد وقعت هذه الحوادث في سياق ترشيح الحكومة لمجمع غابات كاينغ كراتشان لإدراجه على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وعدم التشاور مع الشعوب الأصلية المتضررة للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة[44].

67- فقد نُقل أفراد مجتمع كارين من أراضيهم التقليدية في قرية بانغ كلوي العليا، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021، ليعودوا إلى المنطقة تدريجياً قبل أن تضغط عليهم السلطات للانتقال من جديد إلى الأراضي التي خصصتها الحكومة في بانغ كلوي السفلى. وانقطعت إشارات الهاتف المحمول والإنترنت لعدة أيام، مما حد من قدرة المجتمع على التواصل والتنظيم. علاوة على ذلك، فُرضت قيود تحد من قدرة الجهات الخارجية على إرسال المؤن الغذائية إلى المجتمع المحلي في قرية بانغ كلوي العليا. وتفيد تقارير بأن القيود فرضها موظفو المتنزه الوطني في محاولة لإجبار القرويين على العودة إلى قرية بانغ كلوي السفلى[45].

68- ويذكر اتحاد النقابات المندمجة للمعلمين الريفيين في زمبابوي أنه من الصعب جداً التدخل على وجه السرعة لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان التابعين لشبكتهم في حال تعرضهم للخطر. وتشير المنظمة إلى أن الوصول إلى معظم مرافق الدعم يتم من خلال التطبيقات عبر الإنترنت، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام المدافعين في المناطق الريفية في زمبابوي. وتؤكد أنه من المستحيل تقريباً تأمين الدعم الفوري بسبب الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة، والتحديات المتعلقة بالشبكة، وانقطاع التيار الكهربائي[46].

69- ويقول مدافعون آخرون إنه على الرغم من أن تطبيقات التراسل الآمنة تسهّل تنسيق التدخلات السريعة وتوثيق الحوادث، فإن فعالية هذه الأدوات تعتمد على الإمداد المتواصل بالطاقة الكهربائية[47].

(41) المرجع نفسه.

(42) انظر الورقة المقدمة من Red Universitaria Anticorrupcion.

(43) انظر الورقة المقدمة من منظمة رصد الجرائم في ليبيا.

(44) انظر البلاغ THA 4/2021.

(45) المرجع نفسه.

(46) انظر الورقة المقدمة من اتحاد النقابات المندمجة للمعلمين الريفيين في زمبابوي.

(47) انظر الورقة المقدمة من Instituto Internacional de Responsabilidad Social y Derechos Humanos.

سادساً- ممارسات الشركات وأثرها على المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق المعزولة والنائية والريفية

70- التقت المقررة الخاصة شخصياً مع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وتحدثت معهم عن الاعتداءات التي يتعرضون لها بسبب أنشطتهم المناهضة لممارسات المشاريع التجارية الضارة، وغالباً ما يحدث ذلك في المناطق النائية. وهي تسمع بشكل روتيني من المدافعين عن الشعوب الأصلية العاملين في مثل هذه السياقات أن السلطات إما لا تحترم مبدأ الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لأفراد هذه الشعوب أو تتلاعب بهذا المبدأ.

71- ويُرتكب بعض الهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل عملاء يعملون لحساب الشركات، والبعض الآخر من قبل السلطات الحكومية التي تعمل مع مؤسسات الأعمال، في حين يُرتكب عدد آخر من الهجمات من قبل جماعات الجريمة المنظمة التي تمارس أنشطة اقتصادية، ومن مزيج من هذه الجهات الفاعلة.

ألف- عدم التشاور والانتقام من الأصوات المحلية

72- كثيراً ما تسمع المقررة الخاصة من المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق الريفية أنهم لا يُستشارون بشأن المشاريع التي تنفَّذ في محيط منازلهم أو أراضيهم. وعندما تُعقد مشاورات، غالباً ما تكون حصرية، إذ تشمل قلة قليلة من القادة الذين يتم اختيارهم مسبقاً وتستبعد المدافعين وجزءاً كبيراً من مكونات المجتمع. وقد تكون المعلومات المقدمة خلال المشاورات تقنية ومعقدة وغالباً ما يتعذر على المجتمعات المحلية الحصول على مشورة مستقلة كافية تساعدها على فهم تأثير المشاريع بالكامل[48]. وعندما يصرّ المدافعون عن حقوق الإنسان على إسماع أصواتهم، غالباً ما يتعرضون لأعمال انتقامية.

73- وفي كانون الثاني/يناير 2023، انضمت المقررة الخاصة إلى بلاغ قاده المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية الذي عبر عن شواغله لحكومة كندا بشأن مزاعم الانتهاكات والتجاوزات المستمرة ضد شعوب ويت سويتن الأصلية في سياق مشاريع النفط والغاز في كولومبيا البريطانية. ويمر خط أنابيب الغاز الطبيعي المسال "كوستال غاز لينك" عبر الأراضي التقليدية التي لم يتنازل عنها السكان الأصليون من شعب ويت سويتن الذين يُزعم أن زعماءهم الوراثيين قد هُمِّشوا في سياق عملية التشاور قبل اتخاذ القرار المتعلق بتحديد مسار خط الأنابيب عبر أراضيهم. وما فتئ شعب ويت سويتن يحتج على بناء خط الأنابيب منذ عام 2018 على الأقل، وقد أقاموا حواجز لمنع المضي قدماً في بناء الخط. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرت المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية أمراً قضائياً يمنعهم من الدخول إلى المواقع التي تقرر تسخيرها للبنية التحتية للوقود الأحفوري، على الرغم من أنها تقع على أراضي السكان الأصليين. وقد جرى إنفاذ الأمر القضائي بالقوة من قبل شرطة الخيالة الملكية الكندية. وعلى الرغم من قرار لجنة القضاء على التمييز العنصري لعام 2019 الذي يحث كندا على وقف عمليات الإخلاء القسري لأفراد شعب ويت سويتن من أراضيهم، قامت شرطة الخيالة الملكية الكندية في أوائل شباط/فبراير 2020 بسلسلة من المداهمات على مخيمات أقامها أفراد شعب ويت سويتن[49]، حيث أفادت التقارير بنشر أكثر من 100 ضابط تكتيكي مسلحين ببنادق نصف آلية وكلاب بوليسية. وأُبعد المدافعون عن حقوق شعب ويت سويتن

(48) انظر الورقة المقدمة من Resguardos Embera Chamí من منطقة Suroeste Antioqueño ومنظمة Pensamiento y Acción Social.

(49) لجنة القضاء على التمييز العنصري، المقرر 100/1.

في الأراضي والمؤيدون السلميون العزل من الإقليم وأودعوا السجن. وخلال المداهمة، أنشأت شرطة الخيالة الملكية الكندية "منطقة حظر" على بعد 17 كم من المنطقة المشمولة بأمر الإبعاد، مما أدى إلى منع وصول عامة الناس إليها. ومُنع زعماء وراثيون وصحفيون وعضو في البرلمان من دخول المنطقة ليشهدوا الاعتقالات، بينما سُمح لغير السكان الأصليين بالمرور عبر الحصار دون إبراز هوياتهم[50].

74- ومنذ أن أعربت المقررة الخاصة عن شواغلها للحكومة الكندية بشأن هذه القضية، اعتُقل العشرات من المدافعين عن أراضي شعب ويت سويتن الأصلي واتُّهموا بانتهاك شروط الأمر القضائي.

باء- العنف والتجريم

75- غالباً ما تتفاقم أعمال العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعارضون المشاريع الاستخراجية على أراضيهم بسبب روايات السلطات الحكومية التي تنطوي على وصم المدافعين وتجرّمهم وتتهمهم بالانتماء إلى جماعات إجرامية. وغالباً ما تُستخدم هذه التكتيكات وسيلةً لتبرير الوجود العسكري.

76- وفي أيار/مايو 2023، أثارت المقررة الخاصة مع حكومة ليبيريا قضية اعتداءات الشرطة الوطنية الليبيرية على المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، والمدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين العاملين مع مجتمع كوكويا في مقاطعة بونغ. فقد كان المدافعون المحليون يطالبون بالمساءلة عن التسرب السام الذي تسببت به شركة MNG Gold Liberia Inc. في عام 2017، عندما تسرب من مرفق تخزين المخلفات التابع للشركة في منجم كوكويا في مقاطعة بونغ نحو ثلاثة ملايين غالون من المواد الكيميائية السامة، بما في ذلك السيانيد والزئبق والرصاص[51].

77- ورداً على الاحتجاجات المطالِبة بالمساءلة، حاكمت الدولة 44 شخصاً، من بينهم مدافعون عن البيئة والسكان الأصليين، بتهمة ارتكاب جرائم، بما في ذلك السطو المسلح والحرق العمد والتهديدات الإرهابية. وواجه الشهود الذين سُمح لهم بالإدلاء بشهاداتهم صعوبات في الوصول إلى المحكمة بسبب موقعها البعيد عن مقاطعة بونغ وافتقارهم إلى الموارد اللازمة للسفر إلى مقر المحكمة. وأفاد المحتجزون بأنهم جُرّدوا من ملابسهم وقُيّدوا ومُنعوا من الحصول على مياه الشرب. وأبلغ بعضهم عن تعرضهم للضرب، بما في ذلك الضرب بالعصي، مما أدى إلى إصابتهم إصابات خطيرة، وفي بعض الحالات إلى إعاقة دائمة[52].

78- وفي عام 2023، تلقت المقررة الخاصة أنباء عن محاولة اغتيال المدافع عن حقوق الإنسان أليريو بيردومو، وهو صياد حرفي وأحد قادة رابطة المتضررين من مشروع إيل كويمبو الكهرمائي في كولومبيا، وهي رابطة تَنَظَّم فيها السكان المحليون للدفاع عن حقوقهم في مواجهة تطوير سد إيل كويمبو. ويشغل السيد بيردومو أيضاً منصب رئيس جمعية كالاندريوس للصيادين في نهر ماغدالينا، التي تدافع عن حقوق الصيادين في مقاطعة هويلا المتضررين من مشروع إيل كويمبو[53].

79- وفقاً للمعلومات التي وردت في أيلول/سبتمبر 2019، أبلغ السيد بيردومو سلطات بلدية هوبو أنه وآخرين في رابطة صيادي كالاندريوس في نهر ماغدالينا تلقوا تهديدات عبر مكالمات هاتفية. وفي آذار/مارس 2023، أطلق عليه شخصان مجهولان النار وأصاباه في أذنه بعد ساعات قليلة من قيامه بتسجيل

(50) انظر البلاغ CAN 2/2022.

(51) انظر البلاغ LBR 1/2023.

(52) المرجع نفسه.

(53) انظر البلاغ COL 5/2023.

مقطع فيديو يوثّق نفوق الأسماك الذي يُزعم أنه ناتج عن عمليات سد بيتانيا ومشروع إيل كويمبو. وطلب بعد ذلك الحماية من وحدة الحماية الوطنية ولكن السلطات اعتبرت أنه غير معرض لخطر شديد[54].

80- وفي تموز/يوليه 2023، وفي قضية تجسد ما يسمى بوضع العلامات الحمراء على العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المناطق الريفية في الفلبين، اعتُقلت المدافعتان عن البيئة ميغويلا بينيرو وروينا داسيغ أثناء إجرائهما بحثاً في مجتمع كاريداد إبابا الساحلي النائي في أتيمونان في مقاطعة كويزون. وكانت المرأتان تقيّمان الأثر الذي سيحدثه مشروع ذو دورة محددة لتوليد الطاقة بالعنفات الغازية ومحطة للغاز الطبيعي المسال على صحة مزارعي جوز الهند وصيادي الأسماك وكذلك على التنوع البيولوجي المحلي.

81- وتشهد المنطقة وجوداً عسكرياً كثيفاً، يعزى جزئياً إلى التمرد المستمر من قبل الجيش الشعبي الجديد. فقد حاصر الجنود المنزل الذي كانت تقيم فيه المرأتان وبعد تفتيشه زعموا أنهم عثروا على أسلحة نارية ومتفجرات تملكها المرأتان، وهي اتهامات نفتها المرأتان. وألقي القبض عليهما من قبل كتيبة المشاة 85 بتهمة حيازة أسلحة نارية ومتفجرات بشكل غير قانوني، وتم نقلهما في النهاية إلى سجن مدينة لوسينا. وتفيد التقارير بأن العائلة والأصدقاء مُنعوا من تزويدهما باللوازم الطبية. وكانت السيدة بينييرو قد قضت من قبل ثماني سنوات في السجن قبل أن تُبرّأ من تهمة حيازة أسلحة بشكل غير قانوني[55]. وبعد فترة وجيزة من اعتقالهما، نشرت كتيبة المشاة 85 على وسائل التواصل الاجتماعي أنها اعتقلت "عضوين من جيش الشعب الجديد الإرهابي" وأن السيدة بينييرو "قادت عمليات نصب كمائن" ودبرت لقتل الجنود[56].

82- إن غياب الرقابة الإعلامية ورقابة المجتمع المدني على انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الريفية يمكن أن يسمح بوقوع الاعتداءات دون أن يلاحظها أحد. ديزيريه نكورونزيزا، وهو مدافع عن الحقوق البيئية في قرية نيايرونغو في مقاطعة كيكوبي في أوغندا، يناضل ضد إزالة الغابات في محمية غابة بوغوما المركزية المؤجرة لشركة هويما للسكر المحدودة، وذلك من أجل زراعة قصب السكر في المقام الأول. وفي تموز/يوليه 2023، زُعم أن رجلين أخبراه أن عضوين من سكان قريته قد اعتُقلا في الغابة، التي أصبحت الآن مزرعة قصب سكر، ووافق على الذهاب مع الرجلين لمساعدة الرجلين الذين يُعَدّان من أنصاره. وعندما وصلوا إلى المكان، قيل إنه سُلِّم إلى شخصين مسلحين من موظفي شركة هويما للسكر المحدودة، اللذين زُعم أنهما ضرباه قبل أن يسجلا له مقطع فيديو اتهماه فيه بقطع قصب السكر بطريقة غير قانونية. ثم اعتُقل تعسفاً على أساس "التحريض على العنف" و"التعدي على ممتلكات الغير" واحتُجز في مركز شرطة كيكوبي لمدة يومين قبل أن يتم الإفراج عنه بكفالة[57].

83- وتحث المقررة الخاصة الدول والشركات على أن ترقى إلى مستوى واجبها ومسؤوليتها في حماية واحترام حقوق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق معزولة أو نائية أو ريفية وأولئك الذين يعيشون في عزلة طوعية.

(54) المرجع نفسه.

(55) انظر البلاغ PHL 5/2023.

(56) انظر https://www.altermidya.net/health-worker-volunteer-arrested-in-quezon؛ و https://www.facebook.com/Sandiwa85/posts/pfbid025jJa4ktesjqEcgBokNUErz8V6Lp5cFo8AQ5HhoRxsjatNb6Ainpm9yyWdvQ6WnVol (بالفلبينية).

(57) انظر البلاغ UGA 3/2023.

سابعاً- المدافعون العاملون في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي الأماكن المتأثرة بالأزمات

84- تسمع المقررة الخاصة بانتظام من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مناطق النزاع أو ما بعد النزاع أو في حالات الأزمات عن تحديات محددة ناشئة عن طبيعة عملهم. وتشير إلى تقرير سلفها المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2020، والذي تضمن ملاحظة مفادها أن العديد من الأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع أو ما بعد النزاع أصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان إما بسبب الظروف أو لأن الضرورة فرضت عليهم ذلك، ولكن جزءاً كبيراً من الأعمال التي يسهمون بها لا تظهر للعيان لأنها لا ترتبط رسمياً بانتماء لمنظمة أو مهنة معينة ولأنها تتحقق في أكثر المناطق عزلة أو في سياقات انتقالية[58].

85- وغالباً ما تقترن النزاعات بانعدام القدرة على الوصول إلى المناطق التي يدور فيها القتال، مما يزيد من عزلة المدافعين عن حقوق الإنسان عن شبكات الدعم.

86- ويتجلى هذا الوضع في الصراع الدائر في غزة، حيث تصعب الحركة من القطاع وإليه وتشهد الاتصالات عبر الإنترنت انقطاعات متكررة. وآليات الحماية الدولية غير فعالة إلى حد كبير، إذ فشلت في منع قتل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. وتشيد المقررة الخاصة بالعمل الرائع الذي يقوم به المدافعون الفلسطينيون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، الذين يواصلون توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ولفت أنظار العالم إلى حجم الفظائع التي تتكشف فصولها في غياب أي حماية.

87- وتشير المقررة الخاصة إلى نقص الإبلاغ عما يحدث في سياق النزاع في السودان، حيث يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في البلاد لانتهاكات مروعة في غياب أي إمكانية للجوء إلى العدالة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعربت المقررة الخاصة عن انشغالها لحكومة السودان بشأن مقتل ما لا يقل عن سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان في الجنينة الواقعة في غرب دارفور في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام 2023[59]. وأشار فريق الخبراء المعني بالسودان في تقريره لعام 2024 المقدم إلى مجلس الأمن إلى أن الانقطاعات في شبكات الاتصالات قد أعاقت بشدة رصد الوضع في دارفور فيما يتعلق بالقصف الجوي الذي تشنه قوات الدعم السريع[60]. ووفقاً للمحامي يوسف محمود، فإن انقطاع الاتصالات الذي استمر لأشهر طويلة في المنطقة قد أعاد نيالا عاصمة جنوب دارفور إلى مستويات متخلفة قروسطية في مجال الاتصالات[61].

88- وعملُ المدافعين في حالات النزاع الأخرى غالبًا ما يكون غير ظاهر للعيان على الصعيد الوطني أو الدولي، مما يجعل من الصعب على المدافعين جذب الاهتمام اللازم لجمع الموارد. ويتمركز متطوعو فريق منظمة "Rose on Hand" (وردة على اليد)، الذي يعمل في مجال إجلاء المدنيين، في خاركيف، شمال شرق أوكرانيا. ويعمل هؤلاء المتطوعون من أجل إنقاذ المدنيين وإجلائهم من المناطق التي تتعرض للقصف ويشتكون من أن المراقبين الدوليين نادراً ما يزورون المنطقة بدعوى الخوف على سلامتهم. وهذا يعني أن عملهم وعمل المدافعين المحليين الآخرين عن العمل الإنساني لا يبلّغ عنه في

(58) A/HRC/43/51.

(59) انظر البلاغ SDN 4/2023.

(60) S/2024/65، الصفحتان 31 و32.

(61) انظر https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/war-plunges-south-darfur-communications-into-medieval-abyss.

كثير من الأحيان ولا يحظى بالاهتمام، وهم يضـــطرون إلى دفع تكاليف الموارد الحيوية، بما في ذلك تكاليف البنزين وإصلاح المركبات، بأنفسهم[62].

89- وتلقت المقررة الخاصـــة أيضـــاً معلومات تفيد بأن المدافعين العاملين في المنطقتيْن الشـــمالية والشـرقية المتأثرتيْن بالنزاع في سـري لانكا يواجهون عنفاً غير متناسـب ويخضـعون للمراقبة ويتعرضـون للوصـم بالإرهاب، وأن العديد من المدافعات عن حقوق الإنسـان يُتَّهمنَ بمناهضـة الدولة ويتعرّضـن للعنف والوصم والاعتداءات أثناء الاحتجاجات السلمية[63].

90- ويسـلط مدافعون عن حقوق الإنسـان من منظمة مجتمعية في ميانمار الضـوء على آفة الاختفاء القسري في جنوب شرق البلاد في خضم الصراع الدائر. وخلال المشاورات، ناقشوا التحديات المختلفة التي تعترض الباحثين من المنظمة عند محاولتهم الكشف عن عدد الأشخاص المختفين. ومن الأمثلة النموذجة على ذلك، أنه على الرغم من أن باحثين ميدانيين قد أبلغوا عن حدوث حالات اختفاء قســـري في منطقة معينة، أمكن إجراء مقابلتيْن فقط مع السكان القرويين المحليين في تلك المنطقة بسـبب تصـاعد القتال في المنطقة وانتشـــار الجماعات المســـلحة والخطر الذي ينطوي عليه توثيق انتهاكات حقوق الإنســـان في المجتمعات المحلية.

91- وشـددوا على الصـعوبات التي يواجهها المدافعون المحليون عن حقوق الإنسـان في الإبلاغ عن حالات الاختفاء القسري عند حدوثها وأوجه القصور في نظم الحماية. وتشمل هذه الصـعوبات الخوف من انتقام الجهات الفاعلة المسـلحة، لا سـيما المجلس العسـكري الحاكم وأتباعه، وعدم وجود آليات لمحاسـبة الجناة أو لتحقيق العدالة. وغالباً ما يضـــطر الأقارب وأفراد المجتمع المحلي إلى الفرار بعد اختفاء أحد القرويين، مما يجعل من الصـــعب عليهم متابعة مثل هذه الحوادث. وفيما يتعلق بالســـعي إلى تحقيق العدالة، فإن آليات الدعم التي توفرها المنظمات الدولية في ميانمار لا تصـل بشـكل كافٍ إلى المتضـررين في جنوب شرق ميانمار، ولا يتوفر أي دعم رسمي بأي صفة كانت للقرويين هناك.

ثامناً- السجون النائية

92- من الاتجاهات المتزايدة الملحوظة في العديد من البلدان معاقبةُ المدافعين عن حقوق الإنســـان المسـجونين عن طريق حبسـهم في سـجون بعيدة عن منازلهم أو تقييد اتصـالهم بأسـرهم وفرقهم القانونية بشـــدة. وهذا يعزلهم عن الشـــبكات التي تقدم لهم الدعم ويطرح صـــعوبات لوجســـتية ومالية أمام العائلة والأصـدقاء والداعمين لزيارتهم أو حتى إرسـال ما يحتاجونه من لوازم. وقد تلقت المقررة الخاصـة معلومات من العديد من أفراد أســـر المدافعين عن حقوق الإنســـان في مثل هذه الحالات مفادها أن ذلك يؤثر على صحتهم النفسية وعلى الصحة النفسية للمدافع عن حقوق الإنسان.

93- وتشـتهر الصـين بانخراطها في هذه الممارسـة. ومن الأمثلة على ذلك أن إلهام توهتي مسـجون منذ عام 2014 في منطقة شينجيانغ الويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي. ويقع السـجن على بعد 700 2 كم من منزله في بيجين، حيث كان يعيش منذ 20 عاماً قبل اعتقاله. وتعيش زوجته وطفلاه في بيجين بينما تعيش ابنته الأخرى في المنفى في الولايات المتحدة. وهو يقضـــي عقوبة الســـجن مدى الحياة ولم يُسـمح لأسرته بزيارته منذ عام 2017.

(62) انظر الورقة المقدمة من منظمة "حقوق الإنسان أولاً" و-https://humanrightsfirst.org/wp .content/uploads/2024/06/Ukraine-HRD-report_June-2024_final.pdf

(63) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة الخط الأمامي.

94- ويقبع يو وينشنغ وشو يان في سجن سوتشو بمقاطعة جيانغسو على بعد 100 1 كم من منزلهما في بيجين. وقد تدهورت الصحة النفسية لابنهما، الذي بلغ 18 عاماً قُبيْل احتجازهما، في السنوات الأخيرة، وازدادت سوءاً بسبب احتجاز والديْه وسجنهما بعيدًا عن منزلهما[64]. فقد أُلقي القبض على كل من شو ويو في عام 2023 وأُدينا بتهمة "التحريض على التخريب" في تشرين الأول/أكتوبر 2024، وحُكم على يو بالسجن ثلاث سنوات وعلى شو يان بالسجن 21 شهراً. وقضى يو وينشنغ في السابق أربع سنوات في السجن، واحتُجز في مدينة شوزهو ومدينة نانجينغ، الواقعتان في مقاطعة جيانغسو أيضًا، واضطرت شو يان إلى السفر مئات الأميال لزيارته.

95- وفي الاتحاد الروسي، يقع العديد من المرافق الإصلاحية بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان. وعلى سبيل المثال، إن كل زيارة يقوم بها المحامي إلى مستعمرة سجن IK-3 سيئة السمعة، في مقاطعة (Okrug) يامالو نينيتس النائية المتمتعة بالحكم الذاتي فوق الدائرة القطبية الشمالية، تترتب عليها تكاليف باهظة، وهو عبء يقع على عاتق أقارب المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين هناك[65].

96- ونُقل المدافعان عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية الحسين البشير إبراهيم وخطري دادا، اللذان يقضيان 12 و20 سنة سجناً على التوالي، من سجن آيت ملول إلى سجن مول البركي في آسفي، في 2023 و2022 على التوالي. ويعني هذا النقل أن السيد البشير إبراهيم يبعد الآن 600 كم عن منزل عائلته بالقرب من بلدة طانطان، بينما يبعد السيد دادا 850 كم عن منزل عائلته في السمارة. وقد منعت المسافة والديْ السيد دادا من زيارته. وكان السيد البشير قد طلب نقله إلى سجن أقرب إلى منزله، لكن طلبه قوبل بالرفض[66].

97- وتزيد بعض الدول من عزل المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال احتجازهم في الحبس الانفرادي ومنعهم من الاتصال بعائلاتهم أو محاميهم.

98- ويقضي أحمد منصور، الذي ألقي عليه القبض في 2017، عقوبة السجن لمدة 25 عاماً في الإمارات العربية المتحدة. وتفيد التقارير بأنه محتجز في الحبس الانفرادي منذ عام 2018 في ظروف احتجاز سيئة؛ فهو مودع في زنزانة صغيرة مساحتها 4 أمتار مربعة، دون فراش، وتقل أو تنعدم فيها فرص الاستفادة من أشعة الشمس، أو مرافق الاستحمام، أو المياه الصالحة للشرب، أو خدمات المقصف، أو ممارسة الرياضة، وفي ظل انعدام كل إمكانية للاتصال بالعالم الخارجي. وقد أدت هذه الظروف إلى تفاقم مشاكله الصحية[67].

99- وقضى محمد القحطاني حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات في المملكة العربية السعودية في عام 2022، وقد سُلّطت عليه عقوبة السجن بسبب دوره عضواً مؤسساً لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية. ولكن بدلاً من إطلاق سراحه بعد انتهاء مدة عقوبته، تعرض للاختفاء القسري واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي إلى أن سُمح له بمكالمة هاتفية قصيرة مع عائلته في عام 2024[68].

(64) انظر البلاغ CHN 6/2024.

(65) انظر الورقة المقدمة من منظمة OVD-Info.

(66) انظر البلاغ MAR 2/2023.

(67) انظر البلاغ ARE 1/2021.

(68) انظر البلاغ SAU 10/2022؛ و https://alqst.org/en/politicalprisoners/mohammed-al-qahtani.

تاسعاً- الحماية الذاتية

100- تتلقى المقررة الخاصة بانتظام معلومات من المجتمعات المحلية عن الطرق المبتكرة التي تستحدثها للدفاع عن نفسها في غياب حماية الدولة، بما في ذلك اعتماد أساليب جماعية. ففي كولومبيا، يستخدم حراس السكان الأصليين الحماية الجماعية غير العنيفة لتقديم الإسعافات الأولية والدفاع عن أراضي السكان الأصليين وشعوبها حتى لا تتأثر بالنزاع المسلح. ويساعدون أيضاً في البحث عن المفقودين وتحرير المختطفين. وعملية مجتمعات السود هي حركة اجتماعية تضم أكثر من 140 كياناً من المنحدرين من أصل أفريقي تتعاون مع المجتمعات المحلية في الدفاع عن حقوقهم والحفاظ على ثقافتهم[69].

101- وتشير إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان في كولومبيا إلى أن الممارسات الجيدة للحماية تشمل إنشاء فرق من الحراس، وتعرّف هذه الفرق بأنها مجموعات من الأشخاص المكلفين بمراقبة الأراضي وإبلاغ المدافعين عن حقوق الإنسان بوجود غرباء وحضور المناسبات العامة معهم للكشف عن أي حركة غريبة. وتوصي أيضاً بتهيئة مساحات للحماية الجماعية، مثل المزارع المجتمعية أو غيرها من الأماكن التي يمكن للمجتمعات أن تذهب إليها عندما تتعرض للتهديد. ويمكن لأفراد المجتمع المحلي مغادرة أراضيهم والبقاء في المزرعة لبضعة أيام حتى يزول الخطر، ثم العودة إلى أراضيهم بمجرد أن يصبح ذلك آمنًا لهم[70].

102- ويركز تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال بشكل خاص على المناطق المعزولة والريفية وقد قدم تقارير عن المبادرات الشعبية لحماية المدافعين. وقد وجدت المنظمة أن المدافعين في بعض المناطق، مثل مناطق هيران وبونتلاند وجوبا وصوماليلاند، شكلوا شبكات محلية لتوفير الحماية المتبادلة وتقاسم الموارد، مما يوفر مستوى من الأمن والدعم في غياب تدخل الحكومة. وقد أنشأ بعض المدافعين العاملين في المناطق النائية قنوات اتصال رقمية، بما في ذلك خطوط ساخنة أنشأها التحالف للإبلاغ عن الانتهاكات ولإخطار الزملاء والشركاء بالتهديدات بسرعة[71].

103- وفي إندونيسيا، تشير المنظمة غير الحكومية Inisiasi Masyarakat Adat إلى ممارسة العديد من المنظمات غير الحكومية أو ائتلافات المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تشكل مراكز لتلقي الشكاوى أو مراكز تنسيق في المناطق المعزولة للإبلاغ بسرعة عن التهديدات التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان[72].

104- وتلاحظ المقررة الخاصة أن المدافعين عن حقوق الإنسان يضطرون إلى القيام بأنفسهم بما ينبغي أن تقوم به الدول وما التزمت به من حيث توفير الأمان لهم للاضطلاع بأنشطتهم السلمية في الدفاع عن حقوق الآخرين.

(69) انظر الورقة المقدمة من Red Universitaria Anticorrupcion.

(70) انظر الورقة المقدمة من Marylen Serna Salinas و Protection International.

(71) انظر الورقة المقدمة من تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال.

(72) انظر الورقة المقدمة من Inisiasi Masyarakat Adat.

عاشراً- دعم المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في السياقات المعزولة والنائية والريفية

105- طورت بعض الجهات الفاعلة طرائق لتقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأماكن المعزولة أو النائية أو الريفية.

106- ويقيم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في منغوليا، ومعظمهم من قادة المجتمع المحلي والمدافعين عن البيئة، في مناطق نائية. ويفيد المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية بأن منغوليا هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي لديها قانون وطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتشير المنظمة أيضاً إلى أنها شهدت، منذ اعتماد القانون في عام 2021، زيادة بطيئة ولكنها مشجعة في إلمام المدافعين بمحتوى القانون، بما في ذلك الأحكام التي تبيّن حقوقهم وتحدد آلية الحماية. ورغم أن المشوار لا يزال طويلاً من أجل تنفيذ القانون تنفيذاً كاملاً وفعالاً، فإن مثال منغوليا يجسد أهمية آليات الحماية الوطنية[73].

107- وقد وثّقت المقررة الخاصة في تقريرها لعام 2021 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان أن الحكومات في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية أنشأت ونفذت، بدرجات متفاوتة من النجاح، آليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان[74]. وتشير إلى أن آليات الحماية هذه تكون في بعض الأحيان أفضل من الناحية النظرية منها في الممارسة العملية، إذ لا يزال المدافعون في المناطق المعزولة والنائية والريفية يتعرضون للقتل والاعتداءات الجسدية رغم التدابير التي اتخذتها دولهم من أجل حمايتهم. وهي تتلقى بانتظام تقارير عن تعرض مدافعين عن حقوق الإنسان للخطر في إكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا والمكسيك، إلى جانب دول أخرى لديها آليات حماية.

108- وقد تنعدم المعرفة بآليات الحماية في المناطق النائية حيث تشتد الحاجة إلى هذه الحماية. وفي حين أن بيرو لديها بروتوكولاً وآلية للتصدي للاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، تفيد المنظمات غير الحكومية المحلية بأن الشرطة ليست على دراية بالبروتوكول أو الآلية، إضافة إلى أنها لا تملك القدرات اللوجستية الكافية للذهاب إلى الأماكن التي يوجد فيها الضحايا، إما بسبب المسافة أو بسبب نقص نظم الاتصال[75].

109- وقد تصدّت جهات فاعلة أخرى للتحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية. فالمدافعون الريفيون في الأراضي الرطبة في بانتانال في البرازيل يستخدمون حلولاً رقمية تعمل حتى عندما تكون الاتصالات بالإنترنت ضعيفة ويكون عرض النطاق الترددي منخفضاً، مما يحافظ على أمن البيانات وإمكانية الوصول إليها على نطاق واسع. وقد استخدم هؤلاء المدافعون المعلومات التي يتم جمعها لمكافحة النظريات التي تقوم على إنكار تغير المناخ ولإنشاء سجل موثوق به لتوثيق الأثر البيئي خلال فترة كانت الحكومة ترفض فيها الأدلة على انتشار حرائق الغابات على نطاق واسع[76].

110- ويذكر الصندوق النرويجي لحقوق الإنسان أن أحد شركائه في إندونيسيا، وهي منظمة غير حكومية بيئية يقودها الشباب من السكان الأصليين تدعى مؤسسة ياياسان كومباس بيدولي هوتان، تستخدم تكنولوجيا الطائرات الموجهة عن بعد وصور الأقمار الصناعية لمساعدة المجتمعات المحلية من السكان

(73) الورقة المقدمة من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.

(74) A/HRC/46/35.

(75) انظر الورقة المقدمة من منظمة Derecho, Ambiente y Recursos Naturales.

(76) انظر الورقة المقدمة من Starling Lab.

الأصـــليين في توثيق وتقديم مطالبات بشـــأن الأراضـــي والغابات العرفية. وتتشـــارك المنظمة البيانات مع المكتب المحلي لأمين المظالم، والسلطات الضريبية المحلية، والوكالات الحكومية المحلية الأخرى. وتمثلت إحدى النتائج غير المتوقعة في فتح تحقيق في قضـايا تهرب ضـريبي شـملت 70 شـركة محلية لاسـتخراج الصـخور و14 شـركة لإنتاج زيت النخيل في المنطقة. وقدّر مكتب الضـرائب المحلي أن البيانات المقدمة من المنظمة غير الحكومية سـتسـمح باسـترداد حوالي 000 000 000 680 روبية (نحو 000 310 46 دولار من دولارات الولايات المتحدة) كمدفوعات ضـــريبية إضـــافية من الشـــركات. ووثّقت الفيديوهات التي صـــورتها الطائرات الموجهة عن بعد وصـــور الأقمار الصـــناعية التي قدمتها المنظمة غير الحكومية أن الشركات كانت تتعدى بشكل غير قانوني على أراضـي الشعوب الأصـلية وغاباتها وتخفي هذه الحقيقة عن الحكومات المحلية[77].

حادي عشر- استنتاجات وتوصيات

111- لا تفي حكومات عديدة بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسـان، بمن فيهم المدافعون الذين يعملون في المناطق المعزولة والنائية والريفية. وعلى الرغم من أن المقررة الخاصـة تدرك وجود صـعوبات عملية في حماية المدافعين العاملين في مثل هذه السـياقات، فإنها تعزو عدم الوفاء بالالتزامات في المقام الأول إلى غياب الإرادة السـياسـية. وتعتبر أنه يمكن للدول ويجب عليها أن توفر الحماية للمدافعين الذين يضطلعون بعملهم، بغض النظر عن مكان تواجدهم.

ألف -توصي المقررة الخاصة الدول بالقيام بما يلي:

(أ) أن تشـــجع بشـــكل علني العمل المنقذ للحياة الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية؛

(ب) أن تعزز شـــبكات الدعم خارج العواصـــم لتعزيز إمكانية الوصـــول إلى المدافعين العاملين في المناطق الريفية؛

(ج) أن تعزز شـبكات الحماية القائمة، وتوسـع نطاقها إذا لزم الأمر، لضـمان وصـولها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق المعزولة والنائية والريفية، وتنشئ آليات الحماية إن لم تكن موجودة؛

(د) أن تقدم الدعم اللازم لإنشاء شبكات الدعم المجتمعي ونظم الإنذار المبكر؛

(هـ) أن توسـع فرص الوصـول إلى الإنترنت وأدوات الاتصـال الآمنة، بسـبل منها زيادة تمويل موارد الأمن الرقمي مثل تطبيقات الاتصالات المشفرة وقنوات الإبلاغ الآمنة؛

(و) أن تدعم الجهود المبذولة لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من حفظ معلوماتهم وحمايتها بشـــكل آمن، دون خوف من المراقبة غير القانونية أو اختراق البيانات، بما يشـــمل وضـــع ضـمانات قانونية قوية لمنع إسـاءة اسـتخدام الأدوات الرقمية لقمع المعارضـة أو اسـتهداف المدافعين، وضمان حماية حقوقهم الرقمية؛

(77) انظر الورقة المقدمة من الصندوق النرويجي لحقوق الإنسان.

(ز) أن تقدم توجيهات لسفاراتها وبعثاتها من أجل زيارة المدافعين في المناطق النائية، وليس فقط في المدن الكبرى، لفهم احتياجاتهم الخاصة فهماً أفضل وتهيئة الظروف لإقامة تعاون حقيقي، بما يشمل التعاون بشأن احتياجات المدافعين في مجاليْ الأمن والتمويل؛

(ح) أن تنشئ ممرات آمنة لتنقل المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مناطق النزاع؛

(ط) أن تعتمد منظوراً يراعي الحاجة المتزايدة إلى الأخذ بمقاربات جماعية إزاء قضايا الحماية، بما في ذلك تعزيز قدرات المنظمات والشبكات الشعبية؛

(ي) أن تضع آليات حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، مع مراعاة الأبعاد المتعددة الجوانب للانتهاكات التي تُرتكب ضد النساء والفتيات المدافعات والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية والمهمشة؛

(ك) أن تعتمد سياسات عامة لحماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان في بيئات آمنة ومواتية تراعي أيضاً تنوع المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق النائية والريفية، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وأفراد مجتمع الميم الموسع والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي وسكان الريف والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ل) أن توجه دعوة مفتوحة للمقررة الخاصة للسماح لها بالقيام بأي زيارة ترغب في القيام بها، دون تقييد مدتها أو نطاقها، وتمكينها من التنقل في جميع أنحاء البلاد، خارج العاصمة، لا سيما في البلدان ذات الأراضي الشاسعة، حتى تتمكن من مقابلة المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق النائية الذين لا يستطيعون السفر؛

(م) أن تضع تشريعات تلزم الشركات القائمة أو العاملة ضمن ولايتها القضائية ببذل العناية الواجبة المستمرة في مجال حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك تقييم المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان؛

(ن) أن تحرص على احترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كلما اقتضى الأمر، باتباع نماذج التشاور التي طورها المجتمع المحلي؛

(س) أن تدعم جهود بناء القدرات وتنمية المهارات لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من حماية أنفسهم حمايةً أفضل.

باء- ينبغي أن تقوم شركات الأعمال بما يلي:

(أ) تعتمد سياسات عدم التسامح مطلقًا مع أعمال الانتقام بأي شكل من الأشكال ضد الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات ممن يثيرون شواغل تتعلق بحقوق الإنسان أو البيئة وتنشأ عن المشاريع أو العمليات التي تنفذها الشركات، وفقًا للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ب) تحرص على احترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كلما اقتضى الأمر، باتباع نماذج التشاور التي طورها المجتمع المحلي؛

جيم- ينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يلي:

تضع استراتيجيات وتزيد الموارد لضمان الوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين في المناطق المعزولة أو النائية أو الريفية للاضطلاع بنشاطهم، بما في ذلك دعوتهم، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، للمشاركة في الفعاليات والدورات التدريبية والمشاورات وإرساء أساليب تواصل موثوقة معهم لمساعدتهم في الإبلاغ عن انتهاكات حقوقهم.